

الثانية أصل اللغة

بقلم : محمد السيد علي بلاسي
معيد أصول اللغة في كلية اللغة
العربية - جامعة الأزهر

مراحل الثانية : لقد اتخذت الثانية — في أذهان القائلين بها والمنادين لها — صوراً مختلفة، وأشكالاً متنوعة، تعتبر تدرجًا للكلمات إلى أن وصلت إلينا، وهذه المراحل هي :

1. **الثانية التاريخية :** وتكون من مقطع واحد مكون من صوتين بسيطين متحرك فساكن، محاكاة لأصوات الطبيعة، ثم زيد فيها حرف أو أكثر في الصدر أو القلب أو الطرف باختلاف البلاد، والقبائل، والبيئات، والأهوية.

ومن علماء العرب من مال إلى تقرير هذه الظاهرة اللغوية في نصوص واضحة، كابن جنني الذي ينسب هذا الرأي إلى بعض العلماء، ثم ييدي إعجابه به وتقبله له، فيقول : «ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الربيع، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيع الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي، ونحو

لقد شغلت أذهان الباحثين — العرب والمستشرقين — من علماء اللغة، قضية لغوية هامة، وهي قضية الثانية والثلاثية في لغتنا الحالدة. تلك التي تبحث في أصول الألفاظ، وهل كانت هذه الأصول — في أول وضعها — على ثلاثة أحرف أو كانت على حرفين ثم تطورت حتى وصلت إلى تلك الألفاظ الثلاثية التي أصبحت تمثل جانباً كبيراً من ألفاظ اللغة العربية..

يرى فريق من العلماء أن أصول الكلمات في أول الأمر كانت ثانية. فلما ارتفعت اللغة واحتاجوا إلى زيادة التمييز تكونت حينذاك الأصول الثلاثية لتعديل الكلمة، وتكون من ثلاثة أحرف، حرف يبدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يمحى به؛ ومن ثم كان الثاني أكثر الأصول استعمالاً وأعد لها تركيبة..

وفي مقابلة هذا الفريق نجد فريقاً آخر — لم تطاوله الأدلة — يرى أن أصول الكلمات كانت ثلاثة..

عسوس، وزلزل، وصنهصه، ومهمه، وصرصر،
وغرغر، ..⁽³⁾

ونحسب أنه لا يغيب عن أحد — إذا وقنا من هذه النظرية موقف الشارح لها، الموضع لما غمض منها — أن الثلاثي المضاعف، والرباعي المضاعف، إنما يرتدان حينئذ إلى الأصل الثنائي للفظ العربي، وأن هذا الأصل الثنائي يرتد إلى الصوتين البسيطين اللذين ركباً مقطعاً، وأنَّ كلاً من هذين الصوتين ما يفتَّ يوحى عند التركيب والامتزاج بما كان يوحى به في حال البساطة والأفراد ..⁽⁴⁾

القائلون بالثنائية : لقد ردَّ جمع غفير من علماء اللغة القدماء والمخدين انتناعه بفكرة ثنائية اللغة، بل وتعصب كثير منهم لهذا، وكان لكل منهم وجهة نظر يدعم بها مذهبها، وأدلة يؤيد بها ما يقول. فمن قال بالثنائية من جهابذة اللغويين العرب المتقدمين : —

1. الراغب الاصفهاني : حيث عدَ في معجمه «المفردات في غريب القرآن» المضاعف هجاءً واحداً، ولم يبال تكرار حرفه الأخير — كما سبق أن وضجنا آنفاً في الثنائية المعجمية.

2. ابن جنني : حيث مال في سفره «الخصائص» إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو حماكاة للطبيعة، وفي ذلك يقول : «وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل». وتلك هي الثنائية التاريخية.

3. ابن فارس : ففي معجمه «مقاييس اللغة»، وكتابه «المجمل»، نراه يردَّ الحرفين اللذين ركب منهما

ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل ..⁽¹⁾

2. الثنائية المعجمية : وهي الثنائي المضاعف، انتقلت من نطاق التاريخ إلى بطون المعاجم فسميت ثنائية معجمية على اعتبار المضاعف هجاء واحداً. وأصحاب هذا الرأي لا يعنzerهم إيجاد روابط بين الثنائي المضاعف وبين أصله الثنائي في نشأته الأولى، مهما يكُّ بعيداً موغلًا في التكليف، فقد بدا لهم أن يتقصوا تلك الثنائية وهي تتسلق من نطاق التاريخ إلى بطون المعاجم، وألفوا أن هناك رابطاً معنوياً مشتركاً بين الصورة الأصلية المجردة والصورة المتطورة المزيدة عنها.

وقد نبه الأب أنساتاس ماري الكرمي إلى معرفة حذاق اللغرين العرب المتقدمين لهذه الثنائية المعجمية، «فمن قال بها ولم يتخذ عنها قيد شعرة، الأصبهاني صاحب غريب القرآن، فإنه بنى معجمه على اعتبار المضاعف هجاءً واحداً، ولم يبال تكرار حرفه الأخير، فهو عنده من وضع الخيال، لا من وضع العلم والتحقيق، أي أنه إذا أراد ذكر (مد، يمد، مدد) مثلاً في سفره، ذكرها كأنها مركبة من مادة (مد) أي ميم وdal ساكنة، ولا يلتفت أبداً إلى أنها من ثلاثة أحرف، أي (م د د)، كما يفعل سائر اللغويين، وهذا السبب عينه يذكر (مد) قبل (مدح) مثلاً، ولا يقدم هذه على تلك، على ما نشاهده في معظم معاجم اللغة كالقاموس، ولسان العرب، وأساس البلاغة، وناتج العروس، وغيرها» ..⁽²⁾

3. الثنائية المكررة : وهي الثنائي المضاعف بالتكرار، وهي التي كرر مقطعها بكل حرفيه نحو :

1. ابن جنني : المخصص 1/ 46، 47، تحقيق محمد علي التجار، ط. عالم الكتب — بيروت، ط 3 سنة 1403 هـ.

2. الأب أنساتاس ماري الكرمي : نشروه اللغة العربية وثورها وأكمالها، من 2، المطبعة المصرية سنة 1938.

3. إبراهيم محمد أبو سجين : قله اللغة، ص 63، 64 — بصرف — ط نبول — مطبعة الأمانة بمصر.

4. مسحي صالح : دراسات في قله اللغة، ص 147، 148، ط 10 سنة 1983م — دار العلم للملائكة — بيروت.

منه)، كأن الثنائي المعجمية لديه أمر قطعي صرخ لا يقبل الجدل، وكأنه لا يزال يستأنس بذلك على صحة هذا المذهب وسلامة النظرة إليه⁽⁷⁾.

ومن نادى بالثنائي من المحدثين العرب :

1. الأب أنساس ماري الكرمي : فقد دافع عن الرأي القائل بثنائية اللغة بكل ما أوتي من حكمة، وأخذ يدعمه في الاندية، ويفصل دقائقه في المجمع اللغوية، ويوضح كثيراً من مناصيه في الصحف والمجلات. ويبدو هذا بوضوح من كتابه «نشوء اللغة العربية ونموها وأكتها» الذي يقول فيه عن هذا الرأي : «إننا اتبعناه منذ أولنا بهذه اللغة المبينة، الرائقة، فأخذنا بنشره، وتفصيل دقائقه منذ سنة 1881 م»⁽⁸⁾.

2. الأب مرمرجي الدومنكي : ولم يكن الدومنكي أقل حماسة من الكرمي في الدفاع عن القول بالثنائي، فكتب فيها المباحث الكثيرة، ثم جمع طائفته منها في كتاب ثلاثة صغيرة، نشرها بعنوان (أبحاث ثنائية ألسنية) وقد طبع أولها سنة 1937، ثم الثاني سنة 1947، وتلاه الثالث سنة 1950. وقد حاول في بحوثه أن يقارن بين العربية والألسنية السامية؛ لتأكيد ما يدعوه من رد الثنائي إلى الثنائي⁽⁹⁾.

3. الأستاذ عبد الله العلالي : يرى أن الثنائي نشأ عن الثنائي على الصورة التي عليها المعلمات بزيادة حرف من حروف الم جاء أكثر ما يكون في وسط الكلمة. فعل - مثلاً - أخذت من (علا) المعلنة

الأصل الثنائي وما تفرّع عنه من ثلاثي أو يزيد، يرد ذلك إلى معنى واحد تشتراك فيه المادة وما تفرّع عنها.. ففي كتابه «مقاييس اللغة» نجد - مثلاً - أنه يرد أصل (باب الفاف والطاء وما يثلهما)⁽⁵⁾ إلى معنى القطع، فيراه في (قطع) الذي يدل على صرّم وإبانته شيء من شيء، وفي (قطف) الذي يدل علىأخذ ثمرة من شجرة، وفي (قطل) الذي يدل على قطع الشيء، وفي (قطضم) الذي يدل على قطع الشيء أيضاً. فالعين والفاء واللام واليم جاءت أحراضاً زائدة على الأصل الثنائي (قط) فخصصت معنى القطع ونوعيته بين الصرم والإبانته والأخذ، وردّته تبعاً لأصواتها بين درجات الشدة والغلظة في إحداث القطع⁽⁶⁾.

وبصنيع ابن فارس هذا يصل إلى الثنائي التاريجية لكل كلمة من كلام العربية.

4. ابن دريد : لقد جرى أصحاب المعاجم على إفراد باب خاص للمواد المعتلة، يؤخرونه إطلاقاً كما فعل ابن منظور في «اللسان» والفiroزبادي في «القاموس المحيط»، أو يرجئون ذكره إلى آخر كل باب على حدة قبل الانتقال إلى باب جديد، فلا يرددون المواد المعتلة إلا بعد سردهم جميع المواد السالمة الصحيحة، كما فعل بعض المعجمين الاشتقاقيين. غير أن ابن دريد قد انفرد من بين أولئك الاشتقاقيين بجزية هامة حقاً، حيث لم يكتف باتباع الصحيح بالمعلن، بل حرص على إتمام القول في الثنائي المعجمي صحيحاً ومتعللاً قبل أن ينتقل إلى الثنائي، فإذا حتم باب الثنائي الصحيح فاجأنا بباب (الثنائي المعلن وما تشتبه

5. ابن فارس : محمد مقاييس اللغة 12/5، تحقيق عبد السلام محمد مارون، ط 2 سنة 1969 م - مصطفى البانى الخنفى بصر.

6. د. صبيح الصالح : دراسات في فقه اللغة، ص 156.

7. المراجع السابق، ص 162 - تصرف.

8. الأب أنساس ماري الكرمي : نشأة اللغة العربية ونموها وأكتها، ص 1، 2، فراجعه تجد مردداً من التفصيل.

9. د. عبد الفتاح حامد ملال : علم اللغة بين القديم والحديث، ص 49، ط أ towel - دار العيناء الخندقية. وقارن بدراسات في فقه اللغة : ص 154.

ينيد القطع والجمع، والأصل فيه : (قطف + لف)، الأول قطع، والثاني جمع، وبالاستعمال أهلت اللام وتُقلّت حركتها إلى ما قبلها فصارت : قطف... وهكذا في (قمش) أي جمع ما على الأرض من الفئات، فإنها تردد إلى أصلين (قم + قش)، الأول يعني كنس، والثاني جمع. فكانوا إذا أرادوا كنس شيء ما وجمعه قالوا : (قم قش) وبالتشخيص ألغيت القاف الوسطى فقيل : قمش. وهكذا الحال في (بعج)، فإنها تردد إلى (بع بع) وغيرها من الكلمات كثير ..

ويرى زيدان أن مما يقوّي رأيه هذا وجود النحت في الرباعي بتحت أربع أو خمس كلمات إلى كلمة واحدة، كقولهم (هيلل) أي قال : (لا إله إلا الله)، و(حigel) أي قال (حي على الصلاة حي على الفلاح)، و(طبق) أي قال : (أطال الله بقاءك) .⁽¹¹⁾

إن مثل هذا المذهب ليس في الواقع إلا صدى لآراء بعض اللغويين القدماء في النحت، وفي طليعتهم ابن فارس الذي يؤكد «أن للرباعي والخمسي مذهبان في القياس، يستبطن النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتُنحت منها كلمة تكون آخذة منها جميعاً بخط. يقال: (بحثرت الشيء) إذا بدّته، فهذه منحوتة من كلمتين : الأولى من بحثت الشيء في التراب، والثانية من البتر الذي يظهر على البدن، وهو عربي صحيح معروف»⁽¹²⁾ ..

ولقد أشار جرجي زيدان في كتابه «الفلسفة اللغوية» إلى رأي ابن فارس هذا، وعقب قائلاً عليه : «وهذا رأي بعض اللغويين في الرباعي ولا نرى مانعاً

وأصلها (عل)، وبذل الحرف المعتَل من (علا) للعارض حتى حذف، وعوض عن حرف العلة الحذف الباء، فصارت عبل.

ونادي الاستاذ العلالي باخاذ المعلمات المحفوظة في المعاجم المتعددة ذخيرة للباحث لفهم الثلاثي على طريقته، وبهذه الطريقة يستطيع للباحثين تأصيل المادة اللغوية والوقوف على الأصل التاريخي الذي انفصل عنه الثلاثي وتفرع منه.

غير أن رأي الاستاذ العلالي لا تطاوله الأدلة، حيث أخذ عليه بعض الأمور :

أ. لا صلة تصل بين (عل) وبين ماديّي (عبث وعبد) وما أشبههما من المواد التي تتوسطها الباء.

ب. عوض عن حرف العلة الباء، وهذا الحرف غير معهود عند العلماء أن يuous به عن مذوف.

ج. وسط الكلمة ليس مكاناً للتعميض.

د. حذف حرف من وسط الكلمة يعد إسقاط جزء لا يتجزأ من بنية الكلمة، ويعد مسخاً لها، ومن ثم لا تعبر عن غرضها تعبيراً دقيقاً كاملاً.

من هنا، فإن تفسير الاستاذ العلالي للثنائية مبني على الافتراض والظن⁽¹⁰⁾ ..

4. جرجي زيدان : يرى أن الثلاثي أخذ من الثنائي من طرق منها النحت ؛ وذلك لأن الكثيرون من الصيغ الثلاثية يقبل الحل إلى أصلين ثالثين لكل منها معنى في نفسه، وذلك نحو (قطف) فإنه

10. إبراهيم أبو سكين : فقه اللغة، ص 66، 67 — بصرف بضم —

11. جرجي زيدان : الفلسفة اللغوية والأنماط العربية، ص 85 — 88 — بصرف — العينة الثالثة.

12. ابن فارس : معجم مقاييس اللغة 328/1 — 330 — بصرف —

من إطلاقه على الثلاثي أيضاً»⁽¹³⁾ ..

بحث ونتيجة :

ومواكبة منا في الوقوف على أصل اللغة هل هي ثنائية أم ثلاثة؟ فلما بعمل بحث حول هذه القضية، جمعنا فيه المضعف الثلاثي — من معجم «المصاح المنير» للفيومي — فوجدناه يشرف على المائة مادة، ووازنا تلك المواد بنظرها الأجوز والناقص؛ لنرى مدى ارتباط الثلاثة بالأصل الثنائي لهم، وإثبات ذلك من واقع المعاجم اللغوية. واتخذنا معجم «مقاييس اللغة» لابن فارس، هادياً لنا — في غالب الأحيان — في معرفة: دوران المادة حول أصل واحد.

خذ على ذلك مثلاً مادة (جَفْ) وما يثلتها. تجد أن الأصل الثنائي وما تفرع عنه يدور حول الجفاف⁽¹⁴⁾، فالمضعف الثلاثي (جَفَ) من معانيه: الثوب إذا يبس⁽¹⁵⁾. وإذا يبس الثوب دل على أنه جف.. أما الأجوزف (جاف) فمن معانيه: الثوب إذا غلظ⁽¹⁶⁾. ولا يخفي في الغلظ من الجفاف غالباً.. وأما الناقص (جَفَا) فيدل على نبو الشيء عن الشيء وارتفاعه عنه⁽¹⁷⁾. ومعلوم أن الشيء إذا



13. جبريني زيدان : الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ص 58.

14. ابن فارس : معجم مقاييس اللغة 1/416.

15. ابن منظور : معجم لسان العرب، ص 641، ط دار المعارف مصر.

16. الفيومي : المصاح المنير، ص 104، تحقيق د. عبد العليم الشناوي، ط. دار المعارف.

17. ابن منظور : لسان العرب، ص 646.

18. د. سامي الصالح : دراسات في قمة اللغة، ص 155، 156.